العرب
الثلاثاء 2020/05/12
السنة 42 العدد 11700

شبح الاغتيالات السياسية يثير المخاوف في تونس

كريم كريفة: التهديد بالتصفية الجسدية له حاضنة داخل البرلمان

فاقم خطاب الكراهية والتحريض المستشري في البرلمان التونسي منسوب المخاوف من عودة البلاد إلى مربع الاغتيالات السياسية التي عرفتها زمن حكم الترويكا، فيما يحذر مراقبون من مغبة الاستخفاف بمثل هذا الخطاب الذي يضع التونسيين في مفترق طرق لا يمكن التكهن بعواقبه.

نسرين رمضاني

تونس – عاد شبح الاغتيالات السياسية ليخيم على الشارع التونسي بعد تعرض رئيسة كتلة الحزب الدستوري الحر بالبرلمان عبير موسي إلى تهديدات بالتصفية الجسدية قالت إنها نابعة من خصومها السياسيين، ما دفع بوزارة الداخلية التونسية إلى تمكينها من حماية أمنية درءا لسيناريو الاغتيالات التي عصفت بالبلاد سنة 2013 وراح ضحيتها السياسيان المعارضان شكري بلعيد ومحمد البراهمي.

محسن مرزوق

متضامنون مع كل من يكون هدفا للعنف السياسي

زهير المغزاوي

مواقع التواصل الداعمة للنهضة تحرض على استهداف الخصوم

ويتقاسم من تعرضوا للتهديد بالقتل صفة نائب بالبرلمان التونسي، فقبل موسي كان النائبان عن حركة الشعب زهير المغزاوي وسالم الأبيض والنائبة عن التيار الديمقراطي سامية عبو في مرمى التهديدات، بحسب ما كشفت وزارة الداخلية.

واعتبر المغزاوي في تصريح لـ"العرب" أن "الإرهاب يستهدف كل شخص أو طرف يشكل خطرا عليه"، مشددا على أن "التهديدات التي يتعرض لها سياسيون من مختلف التوجهات دليل على أن المعركة ضد الإرهاب لا تزال متواصلة". وأوضح أن "المعلومات عن وجود تهديدات بالاغتيال كانت مصدرها السلطات الأمنية التي استقت المعلومات بعد إلقاء القبض على مجموعات أو أفراد أو من خلال المعطيات التي تم تجميعها خلال عملها".

وحذر أمين عام حركة الشعب من "خطورة صفحات مواقع التواصل الاجتماعي التابعة لحركة النهضة أو الداعمة لها والتي تحرض على تكفير الخصوم"، معتبرا أن هذا الأمر يوفر للإرهاب الأرضية الخصبة التي يحتاجها ليستعيد نشاطه.

وتمت دعوة رئيسة الحزب الدستوري الحر للمثول أمام فرق التحقيقات المختصة التي أعلمتها، بحسب ما قالت في مقطع فيديو نشرته الصفحة الرسمية لحزبها على موقع فيسبوك، بوجود "ترسانة من الوثائق" التي تثبت وجود تهديدات بتصفيتها.

وتتزامن هذه التهديدات مع ارتفاع منسوب حدة الانتقادات لحركة النهضة الإسلامية خاصة زعيمها راشد الغنوشي الذي يشغل أيضا منصب رئيس البرلمان.

وقال كريم كريفة، عضو البرلمان عن الحزب الدستوري الحر، إن "التهديدات تزايدت وتسارع نسقها في الفترة الأخيرة لأنه أصبحت هناك حاضنة سياسية لها من داخل البرلمان بسبب العنف والتهديد والتشويه الذي يتعرض له الحزب وقياداته".

وأكد كريفة في تصريح لـ"العرب" أن "هذه التهديدات ليست جديدة بل بدأت منذ أن أعلن الحزب رفضه وضع يده في ما يسميه "منظومة ربيع الخراب"، مشيرا إلى أن "تسارع التهديدات في الفترة الأخيرة سببه دكتاتورية رئيس البرلمان راشد الغنوشي". ويعتبر الحزب الدستوري الحر من أشد المنتقدين لكيفية تسيير الغنوشي لجلسات البرلمان وأجنداته، حيث طالبت زعيمته مؤخرا بمساءلته عقب الاتصالات التي أجراها مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ورئيس المجلس الأعلى للدولة في ليبيا خالد المشري، وهو ما وصفته بـ"الاتصالات المشبوهة مع جهات أجنبية" إلى جانب حديثها عن وجود اتفاقيات سياسية بين تونس وتركيا وقطر يراد تمريرها ملتحفة بغطاء التعاون الاقتصادي.

وكشفت موسي أن الوحدة الوطنية للبحث في جرائم الإرهاب قد أعلمتها بوجود "ترسانة تهديدات باغتيالها وتصفيتها الجسدية"، من داخل تونس وخارجها، تدعو إلى "ضرورة اندثارها من المشهد السياسي ومن الوجود".

وأكدت "هذا لن يغير من المعركة الوطنية التي ترمي إلى تحرير تونس من هذه المنظومة التي في خفاياها وفي الواقع الملموس كلها عنف وإقصاء وتشكيك وتشويه وتصفية جسدية وهذا أسلوبهم لخنق الخصوم وإخراس الأصوات".

وتدرك الأوساط السياسية والشعبية في تونس خطورة تنامي خطاب الترهيب والتخويف للشخصيات السياسية وتوجيه التهديدات بالتصفية الجسدية لها، إذ اكتوت تونس سابقا بنار هذا النوع من العنف عندما عاشت عاما دمويا في 2013 كانت حصيلته اغتيالين سياسيين راح ضحيتهما المعارض البارز شكري بلعيد والنائب في المجلس الوطني التأسيسي محمد البراهمي.

وأبدى المرصد التونسي للدفاع عن مدنيّة الدولة تخوفه من موجة التهديدات بالقتل والعودة القوية إلى خطاب العنف الذي يتربص بوجوه المعارضة والتي قال إنها "أصبحت في الفترة الأخيرة متواترة بشكل مفزع".

واستنكر حزب قلب تونس بشدة التهديدات التي تلقتها رئيسة الحزب الدستوري الحر وقال في بيان له "من شأن هذه التهديدات أن تعود بالساحة السياسية إلى مربّع التكفير والإرهاب وتهدّد السلم والأمن العام". وأعرب الحزب عن أسفه "لما آل إليه التمايز السياسي على الساحة من احتقان وحقد وعنف بين الفرقاء"، محذرا من "خطورة تواصل هذا الوضع على إنجاح المسار الديمقراطي".

ودعا "الجميع إلى التعقل والهدوء والابتعاد عن أجواء التوتر والمناكفات ونبذ الانقسامات والتحلي بروح المسؤولية". واستغرب حسين جنيح، عضو البرلمان عن حركة تحيا تونس، صمت نواب البرلمان عن التهديد الذي تتعرض له موسي وعدم قيامهم بأي ردة فعل، متسائلا عن النتيجة التي يمكن أن يولّدها الصمت على هذا النوع من التهديدات.

وأعرب محسن مرزوق، رئيس حركة مشروع تونس، عن تضامن حركته "مع كل من يكون هدفا للعنف السياسي حتى وإن تناقضنا معه".

وقال مرزوق إن "هذه التهديدات تبدأ عادة بالتحريض العلني والتكفير وخاصة على وسائل التواصل الاجتماعي"، مؤكدا أن "الاختلاف هو روح الديمقراطية ولكن الديمقراطية لا تقوم إلا في غياب الاختلاف حول تجريم العنف".

نفس الأسباب تؤدي إلى نفس النتائج

الجزائر تقدم تنازلات سيادية أملا في دعم سياسي

صابر بليدي

الجزائر – قررت الجزائر إلغاء اثنين من أكبر المبادئ السيادية المثيرة للجدل، واللذين كلفاها فاتورة ضخمة على الصعيد الاقتصادي، ويتعلق الأمر بكل من حق الشفعة وإلغاء قاعدة 51/49، ورغم أن المسألة تتعلق بالشق الاقتصادي إلا أنها غالبا ما اتصلت بتجاذبات سياسية توظف فيها شعارات السيادة الوطنية على الثروات المحلية، بينما يستفيد عادة الأجانب من امتيازات ضخمة مقابل تقديم دعم للسلطة.

ولم يستبعد مراقبون أن تكون التنازلات المقررة في مجلس الوزراء الأخير، من قبيل تقديم السلطة الجديدة لفروض الطاعة إلى عواصم إقليمية مؤثرة في القرار الداخلي، مقابل مزيد دعمها في ظل الشرعية المهتزة التي تلاحقها من طرف المعارضة الراديكالية والحراك الشعبي.

وقرر مجلس الوزراء المنعقد برئاسة الرئيس عبدالمجيد تبون، إلغاء حق الشفعة الذي كان يضمن للدولة، حق التدخل إذا ما قرر أي شريك أو مستثمر أجنبي بيع ممتلكاته في الجزائر، فضلا عن تقليص مفعول القاعدة 51/ 49 المطبقة على الاستثمارات الأجنبية، بدعوى ضمان السيادة للرأسمال الوطني.

وكان الخياران قد أثارا موجة من اللغط في السنوات الأخيرة، قياسا بما ألحقاه من أضرار بالمنظومة والاستثمارات الأجنبية في البلاد، حيث لم تعد السوق الجزائرية مصدر جذب أجنبي.

وإذا كان الأمر خلال عهد الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة ينحصر على الخدمات المقدمة للفرنسيين، مقابل الحصول على دعم الإليزي في مختلف الاستحقاقات والتجاذبات الداخلية، حيث كانت باريس شاهدا العام 2014 على صفقة بين أركان النظام من أجل التجديد لبوتفليقة للمرة الرابعة برعاية فرنسية.

وظلت فرنسا تمثل طرفا فاعلا في تحديد طبيعة السياسات الداخلية والخارجية للجزائر حتى في ذروة الأزمة التي أحدثها الحراك الشعبي ودفع ببوتفليقة الى التنحي عن السلطة في أفريل 2019 قبل أن تميل الكفة منذ بروز السلطة الجديدة الى الطرف الصيني، كشريك اقتصادي و داعم أساسي لنظام الرئيس عبدالمجيد تبون، حيث باتت علاقات البلدين محل تباه لدى المناهضين للمصالح الفرنسية في السلطة الجزائرية.

واقتبس مسؤول صيني في السفارة الصينية في الجزائر، واحدا من أهم شعارات الحراك الشعبي، لما كتب في تدوينة له على حسابه الشخصي، على هامش الصفقة المبرمة بين البلدين لتزويد بكين الجزائر بمعدات ووسائل لمحاربة جائحة كورونا، "الجزائر، الصين خاوة خاوة (إخوة)"، في رسالة تلمح الى أن الصين باتت تحتفي بالتقارب الشامل لها مع الجزائر في الآونة الأخيرة.

وذكر بيان مجلس الوزراء بأنه تقرر "إعادة النظر في قاعدة 51/49 باستثناء القطاعات الاستراتيجية وأنشطة شراء وبيع المنتجات، ورفع معدل الاقتطاع من المصدر للشركات الأجنبية العاملة بعقود تأدية خدمات في الجزائر من 24 في المئة إلى 30 في المئة بهدف تشجيعها على فتح مكاتب بالجزائر".

وأضاف البيان "تقرر أيضا إلغاء حق الشفعة واستبداله بالترخيص المسبق للاستثمارات الأجنبية، وإلغاء إلزامية تمويلها باللجوء إلى التمويلات المحلية".

> **المراقبون لا يستبعدون أن تكون التنازلات الجزائرية محاباة لعواصم مؤثرة في القرار الداخلي**

وعقب تبون بالقول "يجب إخضاع قاعدة 51/49 لنصوص تنظيمية شفافة تجنبا لأي تأويل أو التباس في الحفاظ على الثروة الوطنية"، وأعطى تعليمات باتخاذ إجراء مماثل بخصوص استعمال حق الشفعة على أن يكون من اختصاص الوزير الأول بعد دراسة عميقة من طرف الخبراء، وكذلك الشأن بالنسبة لأي تنازل عن الأسهم بين الشركات الأجنبية الناشطة بالجزائر".

ويوحي القرار بأن السلطة الجزائرية بصدد رفع كل العوائق التي كانت تصنف ضمن أدبيات السيادة الوطنية، من أجل إغراء شركاء أجانب يكونون عونا عليها في تزكيتها على رأس النظام، خاصة وأنها تعاني من أزمة شرعية سياسية، نتيجة انبثاقها عن انتخابات عرفت عزوفا شعبيا فاق الـ60 في المائة بحسب إحصائيات رسمية.

تحركات السلطة تحت المجهر

الخلافات تعصف بحزب الاتحاد الاشتراكي المغربي

محمد ماموني العلوي

الرباط – تصاعدت الخلافات بين قيادات حزب الاتحاد الاشتراكي المغربي (شريك الحكم)، على خلفية رفض رئيسه إدريس لشكر تنظيم جلسة مساءلة لوزير العدل محمد بنعبدالقادر طالب بها ثلث الأعضاء.

وتأتي الدعوات إلى مساءلة بنعبدالقادر، المنتمي للاتحاد الاشتراكي، على خلفية تقديم الأخير لمشروع قانون حكومي مثير للجدل لتقنين استعمال وسائل التواصل الاجتماعي دون عرضه مسبقا على الحزب.

ويرى مراقبون أن مشروع القانون الذي تقدم به وزير العدل دون الرجوع إلى حزبه قد أضر بصورة الحزب، خاصة وأنه يستعد لخوض الانتخابات التشريعية المزمع عقدها العام القادم.

ويشير هؤلاء إلى أن بنعبدالقادر "أثّر في صورة حزبهم الذي طالما دافع عن حرية الرأي والتفكير".

وكان مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 19 مارس الماضي قد صادق سرا على مشروع قانون رقم 22.20 يتعلق باستعمال شبكات التواصل الاجتماعي وشبكات البث المفتوح والشبكات المماثلة، والذي يحمل عقوبات سجنية ومالية في حق المخالفين، ما اعتبره سياسيون وأكاديميون مغاربة مسا من حرية التعبير وتكميما للأفواه.

وتتراوح العقوبات السجنية بين ستة أشهر وسنة وغرامة من 5000 إلى 50000 درهم (من 500 إلى 5000 دولار).

وقال حسن نجمي، عضو المكتب السياسي لحزب الاتحاد الاشتراكي إنه طالب رفقة ثلث أعضاء الحزب بتنظيم جلسة لمساءلة وزير العدل للنظر في إمكانية إقالته من الحكومة أو دفعه للاستقالة، إلا أنه تم رفض ذلك.

ورد إدريس لشكر، رئيس الحزب على الدعوات بالقول إن المكتب السياسي للحزب في حالة اجتماع دائم، مؤكدا أن "الاتحاد الاشتراكي مؤسسة حزبية موحدة ولا يجتمع بناءً على إملاءات الأشخاص".

وكشف قيادي بالحزب لـ"العرب" وجود "غليان حاد بين مكونات الحزب إذ يعتقد قياديون داخله أن خصوم الحزب من السياسيين دفعوا بنعبدالقادر إلى تبني مشروع القانون لفتح باب الانقسامات الداخلية".

إدريس لشكر

الاتحاد الاشتراكي مؤسسة لا تجتمع بموجب إملاءات الأشخاص

واعتبر رشيد لزرق، أستاذ العلوم السياسية، في تصريح لـ"العرب"، أن "الاستياء العريض لطيف واسع من قيادات الاتحاد الاشتراكي جاء في ظل تخبط قيادة الحزب الحالية لكونها لم تحترم مبادئ الحزب في مساءلة منظوريه".

وتابع لزرق "إدريس لشكر يتخبط في توجهات متناقضة تحكمها الحسابات الشخصية، وهذا ما تعكسه تصريحاته في ظل غياب قيادات وازنة في تركيبة القيادة السياسية وإقصائه للكفاءات".